الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.39

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
20 March 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتنز-جوزيف .....(ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالة حقوق الإنسان وتقارير المقررين الخاصين والممثلين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-71371 (A)
0071371

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (تابع) (A/C.3/55/L.30)

تقديم مشروع القرار (*A/C.3/55/L.3*)

١ - **السيد آيفرسن** (الدانمرك): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.30 المعنون "التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وأعلن أن استراليا وأوغندا وأوكرانيا وجورجيا والسلفادور وهنغاريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وبعد أن لخَّص العناصر الرئيسية لمشروع القرار، أشار بصورةٍ خاصة إلى المرفق الذي يحتوي على المبادئ المتعلقة بالتَّقصي والتوثيق الفعَّالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأشار إلى أنه رغم أن هذه المبادئ لا تُقدم أي جديد فإنها تتألف من معايير هامة للبحث والتوثيق في ذلك المجال. وقال إنه نظراً لأن نص مشروع القرار هو نتيجةٌ لمشاوراتٍ مفتوحة أمام جميع الوفود، فإنه يأمل أن يُعتمد دون تصويت.

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/55/177، A/55/213 و Add.1، A/55/214 و Add.1، A/55/275 و Add.1، A/55/279، A/55/280 و Add.1 و 2، A/55/283، A/55/288، A/55/289، A/55/291، A/55/292، A/55/296 و Add.1، A/55/302، A/55/306، A/55/328، A/55/342، A/55/360، A/55/395-S/2000/880، A/55/404-S/2000/889، A/55/408 و A/C.3/55/52)

(ج) **حالة حقوق الإنسان وتقارير المقررين الخاصين والممثلين** (تابع) (A/55/269، A/55/282* و Corr.1، A/55/294، A/55/318، A/55/335، A/55/346، A/55/358، A/55/359، A/55/363، A/55/374، A/55/400، A/55/403، A/55/509 و A/55/426-S/2000/913)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (تابع) (A/55/36 و A/55/438-S/2000/93)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/55/36)

٢ - **السيدة نيكوديموس** (البرازيل): قالت إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي اعترف بأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف، ما تزال كثير من الدول تنتهكها وتحمي نفسها من أي انتقاد بالتذرع بتفسير مشوه لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المودع في ميثاق الأمم المتحدة. وإن تقارير حقوق الإنسان تبرز بوضوح الحاجة لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لتحسين الحالة وتعزيز آليات الرصد، بمشاركةٍ فعالة من جانب المجتمع المدني. وقالت إن البرازيل تؤيد ولايات المقررين المواضيعيين والمقررين القطريين التابعين للجنة حقوق الإنسان وعمل الهيئات المنشأة بمعاهدات وتعتبر أنه ينبغي بذل الجهود لترشيد وتعزيز جميع آليات

حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتزويدها بموارد إضافية.

٣ - وأضافت تقول إن حكومة بلدها والمجتمع المدني البرازيلي ملتزمان بثبات بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإن حكومة بلدها قامت، خلال السنة الحالية، بزيادة تعاونها مع نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واستقبلت زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي وقَّعت معه مذكرة تفاهم للتعاون التقني. كما إن السير نيغل رودلي، المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، زار البلد أيضاً وأقام اتصالاً مع السلطات الاتحادية وسلطات الولايات وممثلي المجتمع المدني. وإن حكومة بلدها قدمت تقريرها الأولي إلى لجنة مناهضة التعذيب وتواصل تطبيق خطة عمل حقوق الإنسان. وقالت إن من الجدير بالذكر بصورة خاصة أيضاً مشروع حكومة بلدها لإنشاء شبكةٍ من مراكز رصد حقوق الإنسان تعمل فعلاً في ساو باولو. والمقصود من هذه المبادرة، التي تلقى تأييد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السماح للمنظمات غير الحكومية والجامعات والوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية أن تشارك في تحرّي انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الحلول. واختتمت قائلة إن البرازيل ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وتعتبر أن الدول التي تسمح بانتهاك حقوق الإنسان إنما تتخلى عن مشروعيتها.

٤ - **السيدة إنكتسيتسيغ** (منغوليا): قالت إن لدى ثلاثة أرباع بلدان العالم الآن نظم حكمٍ ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن القوانين والإعلانات ليست كافية؛ فمن المهم تطبيق صكوك حقوق الإنسان على نحوٍ فعال على الصعيدين المحلي والوطني. وخلال العقد الماضي، تم الاعتراف بترابط الممارسة الفعالة لحقوق الإنسان والتمتع بالحق في التنمية. وقالت إن وفد بلدها، في ذلك السياق، يرحب بتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير الأولي للأمين العام بشأن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/55/342). وإن حلقة العمل بشأن هذا الموضوع، التي ستُعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠١، ستُقدم دون شك إسهاماً قيماً في هذه المسألة.

٥ - وأضافت قائلة إن مما يشجع أنه كان هناك، خلال مؤتمر قمة الألفية، ٢٧٣ توقيعاً أو تصديقاً على المعاهدات الدولية. وإن منغوليا، التي يكفل دستورها جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقَّعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتوقع أن تصدق عليه في المستقبل القريب. وخلال السنة الحالية، صدَّقت منغوليا أيضاً على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وفضلاً عن ذلك، فإن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة قُدِّمت لتوها إلى البرلمان للتصديق عليها. وقالت إن البرلمان المنغولي صدَّق بالفعل على ما مجموعه ٣٠ صكّاً دولياً لحقوق الإنسان ويُنفِّذ عملية مكثفة لإصلاحات تشريعية تكفل انسجام القوانين المحلية مع المعايير الدولية. وقالت إن حكومة بلدها اتخذت أيضاً سلسلة من التدابير لمتابعة المؤتمرات العالمية المعقودة خلال التسعينيات. وفي عام ١٩٩٤، شُكِّلت لجنة برلمانية فرعية معنية بحقوق الإنسان. ويُعرض حالياً على البرلمان مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وإن حكومة بلدها، التي تم تشكيلها بعد

انتخابات حزيران/ يونيه، تعهدت بضمان الأمن وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المتركزة على الإنسان.

٦ - ومضت تقول إن وفد بلدها يسره أن يلاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد قامت في السنوات الأخيرة بتعزيز برنامج التعاون التقني، لا سيما في مجالات إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وإدارة العدالة، والإصلاح التشريعي، وثقافة حقوق الإنسان، والإبلاغ بموجب المعاهدات. وإن منغوليا ترحب أيضاً بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية مؤخراً لتحسين نظام تقديم التقارير وعمل الهيئات المُنشأة بموجب المعاهدات وتقدر التعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز الحق في التنمية على الصعيدين القطري والمشترك بين الوكالات. وإن منغوليا تعتقد أن الأفكار المبتكرة التي تقدم بها الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية ينبغي مواصلة استكشافها من جانب الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

٧ - واستأنفت قائلة إنه يجري في منغوليا تنفيذ برنامج التعاون التقني بالتعاون مع المفوضية في مجالات كتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإصلاح السجون، وتدريب المحامين، وموظفي العدالة الجنائية. وقالت إن السيدة روبنسون زارت بنفسها منغوليا في آب/أغسطس ٢٠٠٠؛ وخلال تلك الزيارة حددت حكومة بلدها والمفوضية مجالات التعاون للسنوات المقبلة. كذلك فإن التعاون الإقليمي هامٌ لتعزيز حقوق الإنسان، وقد أتاحت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق هذا الإطار، قامت حكومة بلدها بالتعاون مع المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم حلقةٍ دراسية بشأن النهوض بدور البرلمانات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٨ - واستطردت قائلة إن منغوليا تُكرر التأكيد على اهتمامها الشديد بمواصلة التعاون مع المفوضية في مجالات العمل الأربعة الواردة في إطار التعاون التقني الإقليمي: وضع خطط عمل وطنية؛ وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ وثقافة حقوق الإنسان؛ واستراتيجيات تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. كذلك فإن منغوليا تتطلع إلى المشاركة في برنامج تعزيز حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية، والمصمم لإدماج أبعاد حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، في برمجة التنمية.

٩ - ومضت تقول إن وفد بلدها يؤيد الجهود التي تبذلها المفوضية للتحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وإن من المأمول فيه أن تتمخض عن المؤتمر تدابير لمعالجة تلك الفظائع. وإن من المشجع أن يوقع ما مجموعه ٦٤ رئيساً للجمهورية، ومن بينهم رئيس منغوليا، على الإعلان الخاص بالتسامح والتنوع في أثناء مؤتمر قمة الألفية. واختتمت قائلة إن ممارسة حقوق الإنسان والحق في التنمية تتطلب قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءاتٍ أقوى وتحقيق تضامنٍ أكبر، وخصوصاً لمساعدة الشعوب والبلدان المحرومة على التغلب على حالات التفاوت والتهميش.

١٠ - **السيد كوباياشي** (اليابان): قال إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمورٌ متداخلة ويعزز بعضها البعض الآخر. فالديمقراطية أساسيةٌ للتمتع الشامل بحقوق الإنسان لأنها تعزز مشاركة الشعب في الحكم والتنمية. ولذلك السبب فإن وفد بلده سيؤيد من جديد اتخاذ قرارٍ بشأن حماية وتعزيز الديمقراطية في الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، هنأ شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على

الانتقال السلمي إلى الديمقراطية الذي تم تحقيقه عن طريق الانتخابات التي جرت مؤخراً. وقال إن حكومة بلده ستدعم الحكومة المنتخبة حديثاً في جهودها المبذولة لإنشاء وتعزيز أمة ديمقارطية.

١١ - وأضاف قائلاً إن تعزيز التحول الديمقراطي ذو أولوية بالنسبة لليابان، ويظهر بوضوح في سياستها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفضلاً عن ذلك فإن حكومة بلده ما زالت تعزز مفهوم الشراكة من أجل التنمية الديمقراطية منذ عام ١٩٩٦. فالتنمية الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لا يتطلبان إرادة سياسية من جانب الحكومات فحسب، بل يتطلبان أيضاً نظماً ومؤسسات وموارد بشرية مناسبة. وهكذا فاليابان توفر دعماً ثنائياً في ذلك المجال بعد إجراء المشاورات والتوصل إلى اتفاق. وإنها بصورة خاصة، بعثت خبراء وتدعم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية بشأن إقامة نظمٍ قانونية وإدارية. كما تدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية وتوفر المساعدة لإقامة وسائط إعلام قوية ومستقلة. وهي تبعث بالموظفين وتوفر المساعدة المالية والتدريب والمواد والمعدات لإجراء انتخابات ديمقراطية. كذلك فهي توفر منحاً للبحث في ذلك الميدان ومنحاً للأنشطة الثقافية والتعليمية، وقد قدمت، منذ عام ١٩٩٤، مساعدة انتخابية في ما يقارب ٤٠ مناسبة.

١٢ - وأعرب عن ترحيبه بمنشور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، الذي يعالج موضوع حقوق الإنسان والتنمية البشرية، وأيد النقطة التي وردت في التقرير من أن الديمقراطية هي أفضل آلية للنهوض بحقوق الإنسان وضمانها. وقال إن المساواة وعدم التمييز وغير ذلك من مبادئ حقوق الإنسان هي بدورها تعزز التنمية. وإن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على الحق في التنمية ولذلك فهي ترحب بنتائج اجتماع الفريق العامل المعني بالحق في التنمية الذي عُقد في جنيف. وقال إن الحق في التنمية ينبغي ألاّ يُفهم على أنه حق البلدان النامية في المساعدة الاقتصادية؛ غير أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم جهود الحكومات في ذلك المجال. وإن وفد بلده يؤيد اقتراح الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية بأن يتم اتباع نهج الخطوة إثر الخطوة وأن تبدأ المناقشة بشأن ثلاثةٍ من حقوق الإنسان تتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية: الحق في الغذاء والحق في الرعاية الصحية الأولية والحق في التعليم الأولي. كما يعتقد أن سيادة القانون والحكم الصالح لا بد منهما لضمان الممارسة الفعالة للحق في التنمية.

١٣ - ومضى قائلاً إن اعتماد الجمعية العامة لقرارٍ بشأن حالة حقوق الإنسان هو أحد الطرق للإعراب عن رأي المجتمع الدولي وللعمل من أجل التغيير، في حين أن الطريقة الأخرى هي توصيل الرسالة على نحوٍ ثنائي ومباشر إلى الحكومة المعنية. وقال إن حكومة بلده تعتزم الاستفادة على نحوٍ كامل من هذين النهجين معاً. وفيما يتعلق بالحالة في كمبوديا، أعرب عن ترحيبه بجهود الحكومة الكمبودية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال وضع مشروعٍ لخطة عمل الحكم، وإنشاء مجلسٍ للإصلاح القضائي وخطواتها المتخذة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال. كذلك رحب باختتام المحادثات بين حكومة كمبوديا والأمم المتحدة بشأن محاكمة زعماء الخمير الحمر المسؤولين عن معظم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. غير أن مما يؤسف له أنه، نتيجة للحرب المدنية الطويلة، تأثرت رغبة الحكومة الكمبودية والتزامها في مجال بناء الأمة من جراء النقص في الموارد البشرية والمالية. وقال إن حكومة بلده ستواصل دعم جهود

كمبوديا ودعا سائر الأعضاء في المجتمع الدولي إلى أن يفعلوا نفس الشيء.

١٤ - وأضاف قائلاً إن اليابان تؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار بغرض تحقيق مصالحة وطنية وتحث الدول الأعضاء الأخرى على الإعراب عن تأييدها القوي لتلك الجهود. وتناشد حكومة ميانمار والعصبة الوطنية للديمقراطية أن تفعلا ما بوسعهما لإقامة حوارٍ ذي معنى بتعاون وثيق مع المبعوث الخاص. كما تحث حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير فورية ملموسة بشأن مسألة السخرة؛ فما لم يتحقق ذلك، فإن منظمة العمل الدولية ستتخذ إجراءات جذرية تكون لها نتائج خطيرة بالنسبة لشعب ميانمار.

١٥ - واستأنف قائلاً إن حكومة بلده ترحب بالتقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في إيران في ظل رئاسة الرئيس خاتمي. وإن حكومة إيران وحكومة اليابان عقدتا مؤخراً أول حوارٍ لهما بشأن حقوق الإنسان. وإن حكومة بلده تأمل في أن تواصل حكومة إيران اتخاذ تدابير لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن تدعو الممثل الخاص، بنفس روح الانفتاح التي أبدتها لليابان، كي يتقصّى الحالة الراهنة في ذلك البلد وأن تدخل في حوارٍ بناء. وقال انه، فيما يتعلق بتمويل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنطوي الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على زيادة متواضعة في الموارد المخصصة لبرنامج حقوق الإنسان، لكنها ليست كافية لتلبية الطلب الذي يفرضه تزايد عدد برامج حقوق الإنسان التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وإن وفد بلده يرحب بالجهد الجاري الذي يبذله رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لمواصلة تحسين عملهم بغية كفالة التنفيذ الفعال لتلك الصكوك. وفي الوقت ذاته، فإنه يعتبر أنه ينبغي توفير الموارد الكافية لعمل كلٍ من هذه الهيئات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولفت الانتباه إلى أنه نظراً لازدياد عدد البلدان التي أصبحت أطرافاً في صكوك حقوق الإنسان ولتزايد عدد الطلبات على المعونة التقنية والخدمات الاستشارية، فإن عبء عمل المفوضية يزداد على نحوٍ مطرد. وإن اليابان ستواصل دعم برامج المفوضية من خلال تبرعاتها وتطلب إلى المفوضية أن تزود البلدان المانحة بتقريرٍ يكون أكثر سرعة وشفافية بشأن استعمال التبرعات.

١٦ - **السيد كارانزا** (غواتيمالا): قال إن حكومة غواتيمالا تؤمن على نحوٍ جازم بالنظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وإنها تعتبر أن كلاً من الصكوك الدولية وآلياتها للتعزيز والحماية، لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة، تشكل دعماً قيماً لجهود غواتيمالا الوطنية من أجل تحقيق تسوية عن طريق التفاوض للصراع المسلح الذي أعاق تنميتها لسنوات عديدة. وإن غواتيمالا تواصل تعاونها مع هذه الآلية بغرض تعزيز احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الدولي وتنفيذها على الصعيد الوطني. وإن هذا الإيمان دفع غواتيمالا إلى القيام على نحوٍ فعال بتعزيز آلية لجنة حقوق الإنسان من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام كي يبلغ عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وإنها تأمل في أن يُقدَّم دعم قوي لولايته من خلال قرارٍ مواز مُقدَّم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٧ - وأضاف يقول إن العملية السلمية في غواتيمالا معقدة إلى حدٍ ما وتستتبع سلسلة من الالتزامات تتراوح من الإصلاحات المالية إلى الإصلاحات القضائية، التي ما زال بعضها لم يُنفَّذ حتى الآن. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه خلال السنوات الثلاث الماضية، ما زالت هناك مشاكل معقدة لا بد من حلها، وإن أهم

عنصرٍ هو ضمان "استدامة" خطوات التقدم التي أُحرزت حتى هذا التاريخ. وإن لجنة متابعة تنفيذ اتفاقات السلام أعطت أولوية لقضايا حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

١٨ - وأردف قائلاً إن غواتيمالا تعتقد أن تنفيذ توصيات لجنة التوضيح التاريخي هام، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج التعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الصراع المسلح. وإن حكومة غواتيمالا نفَّذت برنامجين رائدين وجَّها اهتماماً خاصاً إلى المجتمعات التي تأثرت بالعنف وإلى حالتها التي تتميز بالفقر المدقع وإلى أن هذه المجتمعات لم تستفد من أي برنامجٍ آخر للمساعدة. وقال إن القصد من هذه البرامج هو توفير معلومات من أجل وضع البرنامج الوطني للتعويض والمساعدة.

١٩ - واستأنف قائلاً إن أمانة السلام شكلت لجنة للسلام والوئام من أجل تيسير دراسة مسائل هامة كالسياسات المتكاملة للبحث عن الذين اختفوا ونبش جثتهم. وهناك مبادرة أخرى هي الحملة من أجل تحديد وتعيين موقع المقابر السرية. وقال إن برلمان الجمهورية أعلن يوم ٢٥ شباط/ فبراير بوصفه اليوم الذي قُدِّم فيه تقرير لجنة التوضيح التاريخي، ويوم ضحايا العنف، اعترافاً بمعاناة السكان.

٢٠ - وأردف يقول إن كثيراً من المشاكل التي تؤثر على تنفيذ اتفاقات السلام ترجع جزئياً إلى ندرة الموارد المالية. وإن التقرير الرابع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا سبق أن أبرز الحاجة إلى تعبئة مزيد من الموارد من أجل التحول الديمقراطي وتدعيم عملية السلام. وقال إن وفد بلده يرغب في أن يُسجل التزام الحكومة الثابت بمواصلة الوفاء بجميع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها. ووفقاً لذلك، بدأ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة باتخاذ الخطوات اللازمة كي يطلب إلى الأمين العام أن يمنح تمديداً آخر لمدة ثلاث سنوات لولاية البعثة بغرض استبقاء هيئة مستقلة لتتحقق من التنفيذ السليم والدائم لاتفاقات السلام.

٢١ - **السيد نايس** (النرويج): قال إن كل حكومة اعترفت، في الإعلان بشأن الألفية، أنه بالإضافة إلى الالتزامات الوطنية، على البلدان مسؤولية جماعية لدعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي. فحقوق الإنسان، التي لها تأثير على كلٍ من تلك القيم، التزامات تضطلع بها جميع الدول، وينبغي استكشاف جميع السبل الممكنة لتنفيذها. والتدابير الوطنية البديهية التي يمكن اتخاذها تتراوح من سن القوانين والأنظمة إلى وضع السياسة العامة، والإشراف على الممارسة وتشجيع المبادرات ذات الصلة. وقال إن النرويج وضعت، منذ الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، خطة عمل وطنية تتعلق بحقوق الإنسان وتدرس جميع تلك التدابير.

٢٢ - ومضى يقول إن النرويج تعلق أولوية كبرى على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وتعالج جميع جوانب العنصرية والتمييز من خلال مبادراتٍ في مجالات الإصلاح التشريعي، وبناء المؤسسات، وتعزيز رصد المهام، وحفز المناقشة على الصعيدين المحلي والوطني. وفي عام ٢٠٠١، ستُعقَد الدورة الخاصة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي ستضطلع فيه النرويج بقضايا عمالة الأطفال، والأطفال المتأثرين بالحروب، وبيع الأطفال، والمسائل المتعلقة بالأطفال ووسائط الإعلام. وأعرب عن سروره لأن يلاحظ أن عدداً كبيراً من الدول وقَّعت بالفعل على بروتوكولي اتفاقية حقوق الطفل وعن أمله في أن يتم التصديق الشامل على هذين البروتوكولين. وقال إن النرويج وقَّعت هذين

البروتوكولين خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠، وتجري الاستعدادات للحصول على الموافقة البرلمانية على التصديق.

٢٣ - ومضى قائلاً إن ملايين النساء في أنحاء العالم يعانين من آثار العنف، الذي يتخذ أشكالاً متعددة تتراوح من الإساءة المنزلية والاغتصاب إلى ختان الإناث. ولا يمكن اعتبار هذه الأعمال إلاّ على أنها مشاكل خطيرة في مجال حقوق الإنسان تتطلب تدخلاً من الدول. وإن انتهاك حقوق الأطفال، لا سيما عندما يواجهون البنادق - أو يستعملونها - ينبغي أن تكون بمثابة إنذارٍ بصدد الحاجة الماسة إلى تحقيق قدرٍ أكبر من احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقال إن حكومة بلده تواصل اهتمامها بشأن تطبيق عقوبة الإعدام وتحث جميع الدول التي لم تلغ هذه العقوبة أن تفعل ذلك.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن الحالة في أفغانستان هي أيضاً مصدرٌ للقلق. وحثَّ حركة طالبان، على وجه الخصوص، على وضع حدٍ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة للنساء والفتيات وعلى تعزيز العمالة والرعاية الصحية لجميع المواطنين. وقال إنه تحدث على نحوٍ متكرر انتهاكاتٌ خطيرةٌ لحقوق الإنسان عندما ترفض السلطات أن تُعير صوت شعبها اهتماماً، كما في ميانمار، حيث لا توجد علامات حوارٍ بين الحكام العسكريين والممثلين المنتخبين ديمقراطياً. وحث بقوة حكومة ميانمار على الدخول في حوارٍ سياسي مع الزعماء السياسيين، بمن فيهم أونغ سانغ سو كي وممثلو الفئات العرقية. وفي العراق، ما زالت الحالة تتميز باستخفافٍ صارخ شديد لحقوق الإنسان.

٢٥ - واستأنف قائلاً إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تتميز بالعنف والأخطار. وإن استدامة السلام في رواندا تتعرض لامتحانٍ شديد، لكنه يشعر بالأمل بسبب جهودها المبذولة لإقامة مؤسسةٍ وطنيةٍ لحقوق الإنسان وتعاونها المتجدد مع المفوضية. وقال إن الحرب ما زالت تستعر في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأجزاء أخرى من أفريقيا، وإن الآمال التي انعقدت باتفاق السلام بشأن سيراليون الذي أُبرم في السنة الفائتة لم تتحقق بالنسبة لأغلبية سكان ذلك البلد.

٢٦ - وأضاف يقول إن النرويج لها تاريخ طويل في مجال التعاون الإنمائي مع زمبابوي؛ غير أن الانحسار التدريجي في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في ذلك البلد يُعيق على نحوٍ خطير آمال تحقق تنمية فعلية. وقال إن حالة الأطفال المتأثرين بالحرب ما زالت مصدر قلقٍ في السودان وهو بلد آخر يؤدي فيه الصراع على نحوٍ مباشرٍ أو غير مباشر إلى حصول إساءاتٍ بالغةٍ لحقوق الإنسان. وإن وفد بلده يحدوه الأمل في أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين حكومتي أوغندا والسودان إلى التعرف على الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم في تلك البلدان. وأثنى على حكومة كولومبيا على جهودها الحثيثة للشروع في عمليةٍ سلمية مع المجموعات الرئيسية للمقاتلين من العصابات وأعرب عن الأمل في حصول تحسن مطَّرد في حماية المجتمع المدني من أعمال العصابات شبه العسكرية وغيرها من مسببي العنف. وقال إن حكومة بلده، بوصفها إحدى الجهات التي تيسر عملية السلام تلك، تحث جميع الدول الأعضاء على دعم هذه العملية بغرض تحقيق تحسنٍ في حالة حقوق الإنسان.

٢٧ - ومضى يقول إن حكومة بلده دخلت في حوارٍ بشأن حقوق الإنسان مع مختلف البلدان، بما فيها الصين. ففي حين تم إحراز تقدم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الصينيين، ما زال الكثير الذي ينبغي

عمله فيما يتعلق بالقيود على ممارسة الدين أو الاعتقاد وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وما زالت حالة حقوق الإنسان في التيبت تشكل مصدر قلق. وإن انتقال السلطة السلمي الذي حدث مؤخراً في يوغوسلافيا لمما يبعث على الأمل؛ وإن حكومة بلده مستعدة لمساعدة القوى الديمقراطية الجديدة في جهودها لاستعادة سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية في ذلك البلد، وفي هذا تطورٌ هام بالنسبة للمنطقة بأسرها.

٢٨ - **السيدة وينسلي** (استراليا): قالت إن وفد بلدها يضم صوته إلى صوت الذين يرحبون برفض يوغوسلافيا لنظام حكمٍ فاسد واستبدادي ويوافق على التأكيد على أن القوى الديمقراطية في ذلك البلد قد اتجهت نحو حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومع إنشاء مؤسسات سليمة وممارسات جيدة في الحكم، ستستطيع يوغوسلافيا أن تعود إلى أسرة الأمم وسيستطيع شعبها من جديد أن يتمتع بالنطاق الكامل لحقوق الإنسان.

٢٩ - وأضافت قائلة إنه حصلت في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك جنوب المحيط الهادئ، نكساتٌ واضطرابات. وإن هذه الحالات نشأت عندما كانت الأسس الرئيسية للحكم الصالح - سيادة القانون، والمشاركة بالحكم، والمساءلة والشفافية - غير متينة. وإن الانسجام الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان للفئات الأخرى في السكان والشهرة الدولية للدولة المعنية يمكن أن تتقوض بسرعةٍ ملحوظة، وإن حكومة بلدها مسرورةٌ لأن لجنة حقوق الإنسان اعترفت خلال السنة الحالية بالصلات التي لا تنفصم بين الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان، وإنها تتطلع إلى مواصلة التعاون مع الحكومات الأخرى، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بغية إيجاد سبلٍ عمليةٍ لإيلاء الحكم الصالح الأولوية التي يجدر بها. وإن حكومة بلدها ما زالت قلقة بشأن الأثر الذي يُحتمل أن يكون قد أحدثه انقلاب أيار/ مايو ٢٠٠٠ في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفيجي، وترغب في أن تشهد عودةً مبكرةً للحكم الديمقراطي الدستوري في ذلك البلد. وإن حكومتها ترحب باتفاق السلام الذي وقِّع عليه الأطراف في النزاع في جزر سليمان وتعهدت بمواصلة دعم العملية السلمية. وقالت إن هذا الاتفاق خطوة إلى الأمام، لكن سكان جزر سليمان هم الذين يستطيعون معالجة المشاكل الثقافية المعقدة التي تكمن وراء التوتر العرقي.

٣٠ - واستأنفت قائلة إن حكومة بلدها ترحب بالتقدم الذي أحرزته إندونيسيا نحو إقامة مجتمعٍ أكثر عدلاً وانفتاحاً ومساءلةً وتعترف بالتحديات التي تقف في وجه إعمال هذا العدد الكبير من الإصلاحات. وإن القرار الذي اتخذته الجمعية الاستشارية الشعبية في آب/أغسطس ٢٠٠٠ بضم فصلٍ جديدٍ بشأن حماية حقوق الإنسان إلى الدستور الإندونيسي خطوة جديرة بالترحيب في سبيل زيادة الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان في ذلك البلد. وإن حكومة بلدها تؤيد بقوة جهود إندونيسيا الرامية إلى تحسين نظامها القانوني والقضائي وتوفر مساعدة تقنية عملية. وحثت حكومة إندونيسيا على فعل ما بوسعها لإيجاد حلٍ للحالة في تيمور الغربية عن طريق أمورٍ منها وضع حدٍ لأنشطة الميليشيا، وتقديم المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة، وإيجاد ظروفٍ لعودة العاملين في المجال الإنساني، وحل مشكلة اللاجئين.

٣١ - واستطردت تقول إن استراليا تعترف باستعداد حكومة بورما على العمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن حالة السجناء السياسيين، وتحيط علماً بإعلان الحكومة في ١٠ آب/أغسطس بأنها ستشكل لجنة وطنية لحقوق الإنسان. غير أن الحالة في ذلك البلد ما زالت تدعو إلى القلق، على النحو الذي تشير إليه التطورات

الأخيرة التي كانت بمثابة نكسةٍ لآمال عقد حوارٍ مع العصبة الوطنية للديمقراطية وأونغ سان سو كي؛ وفضلاً عن ذلك فإن استراليا تأسف لأن الحكومة رفضت الاعتراف بحق أونغ سان سو كي في حرية التنقل وتشكيل الرابطات.

٣٢ - وأردفت تقول إن استراليا تعترف بأنه اتخذت خطوات إيجابية في كمبوديا، ولكنها تحث الحكومة على بذل جميع الجهود لمعالجة مسألة حالات القتل خارج نطاق القضاء ومواصلة العمل مع المجتمع الدولي لكفالة تقديم زعماء الخمير الحمر السابقين إلى المحاكمة عن الجرائم التي ارتكبوها.

٣٣ - واستأنفت قائلة إن استراليا تعترف بأن جمهورية الصين الشعبية أحرزت تقدماً نحو مزيد من الشفافية في نظاميها القانوني والإداري. غير أنها قلقة بشأن انتهاكات حرية المواطنين في الرأي والاعتقاد والاجتماع وتشكيل الرابطات، مما يتعارض مع اثنين من صكوك حقوق الإنسان وقَّعت الصين عليهما. كما إن اللجوء إلى التعذيب وعقوبة الإعدام، حتى بالنسبة لجرائم صغيرة، يبعث على الانزعاج. وإن استراليا تحث الصين على الاهتمام بحماية الحريات الثقافية والدينية للأقليات.

٣٤ - وأضافت تقول إنه فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، حدثت بعض التطورات الإيجابية، رغم أن استراليا قلقة بشأن حرية الصحافة ومعاملة الأقليات. وإن استراليا تحث السلطات الإيرانية على كفالة أن تمنح الأقليات، وخصوصاً اليهود والبهائيون، حماية قانونية تامة بموجب الدستور الإيراني.

٣٥ - وأردفت تقول إن استراليا ما زالت قلقة أيضاً بشأن حالة اللاجئين وحقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى. وهي ترحب بالتوقيع الذي جرى مؤخراً على اتفاق السلام والمصالحة بالنسبة لبوروندي وتحث جميع الأطراف الموقعة على تنفيذ أحكام الاتفاق والعمل على التوصل إلى حل طويل الأجل يقبله الجميع. وبالنسبة للسودان، فإن استراليا تحث الحكومة وجميع الأطراف في الصراع على التعاون مع الوكالات الدولية لتلبية احتياجات الشعب السوداني، الذي يعاني من عواقب صراع طال أمده.

٣٦ - وأضافت تقول إن استراليا قلقة أيضاً بشأن القيود المفروضة على الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمواطنين العاديين في كوبا، وتحث الحكومة على السماح لهذه الفئات بأن تعمل بحرية كما تحثها على التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالاحتجاز التعسفي للنشطاء السياسيين.

٣٧ - واستطردت قائلة إن استراليا تأسف بصورة خاصة لحالة حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والفتيات في أفغانستان نتيجة لسياسات حركة طالبان الاجتماعية الصارمة وتناشد جميع أطراف النزاع في أفغانستان احترام معايير حقوق الإنسان العالمية بالالتزام بمبادئ القانون الدولي والسماح بوصول موظفي الأمم المتحدة على نحو حر وآمن لتوصيل المعونة الإنسانية التي تدعو إليها الحاجة الماسة.

٣٨ - وقالت إن حكومة استراليا وشعبها يشعران بالانزعاج الشديد إزاء الإصابات وفقدان الأرواح من جراء المواجهات العنيفة في الضفة الغربية وغزة وأجزاء من إسرائيل. ويناشدان كافة المجتمعات بأن تحترم حياة الآخرين ورفاههم وتوقف العنف وتعمل على إيجاد الظروف اللازمة للتعايش السلمي. واختتمت قائلة إن استراليا تؤكد من جديد التزامها بحقوق الإنسان

واستعدادها للإسهام على نحو بناء في جهود الأمم المتحدة لكفالة حماية هذه الحقوق والنهوض بها.

٣٩ - **السيد تابيا** (شيلي): قال إن شيلي، بتوقيعها على إعلان وبرنامج عمل فيينا، تحملت المسؤولية النظرية والعملية عن تحسين نظام حماية حقوق الإنسان بتفهم وإبراز أهمية شمولية جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة واعتماد بعضها على البعض الآخر وترابطها. وبالتالي فإن شيلي تظل ملتزمة التزاماً تاماً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لأن تلك الحقوق هي بمثابة قيم عالمية مشتركة وتشكل مثلاً أعلى ينبغي أن تطمح إليه جميع الشعوب والأمم. كذلك فإن شيلي أيدت إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومحكمة جنائية دولية دائمة وقعت شيلي على نظامها الأساسي في روما في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

٤٠ - وأضاف يقول إن شيلي تقوم حالياً بإحداث تغييرات بالغة بهدف تدعيم سيادة القانون ومؤسساتها الديمقراطية، بما ينسجم مع مبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي، في كل من منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الدول الأمريكية. وإن شيلي تؤكد على التزامها، بموجب المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بضمان حق كل فرد في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه حقوق الإنسان تحققاً تاماً. ولهذه الغاية يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحقوق الإنسان بتعزيز وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحيث يكون لها أثر فعلي على تلك الحقوق وعلى تحسين ظروف حياة جميع الناس.

٤١ - وأردف قائلاً إن شيلي كانت دوماً، في سياستها الخارجية، تؤيد تنفيذ وتعزيز مختلف الصكوك الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وآليات الإشراف التي تنشئها منظومة الأمم المتحدة. كما تؤيد تطوير وتعزيز النظم الخاصة بالتعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة التقنية والتدريب المتعلقين بحقوق الإنسان، مما سيساعد على تدعيم الجهود التي تبذلها كل بلد لإقامة دولة تخضع بحق لسيادة القانون. وفضلاً عن ذلك، فهي تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع الحالات الوطنية التي تتميز بانتهاكات جسيمة ومطردة لحقوق الإنسان وعلاجها. وإن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ذلك الصدد، ذات أهمية خاصة بالنسبة لشيلي، التي تؤكد من جديد على عزمها على التعاون في جميع المبادرات المضطلع بها في هذا المجال لكفالة تحقق أغراضها.

٤٢ - ومضى يقول إن وفد بلده يؤكد على قناعته الراسخة بأنه إذا كان لا بد من إعمال حقوق الإنسان على نحو شامل يجب الاعتراف بالكرامة المتأصلة في كافة سكان هذا الكوكب، بغض النظر عن الثقافة أو الدين أو الحالة الاجتماعية أو الأصل العرقي أو نوع الجنس أو التقاليد. فلا يمكن التذرع بالتخلف في مجال التنمية أو بالخصوصيات الثقافية من أجل تبرير الحد من حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسائر المعاهدات التي يتكون منها النظام العالمي للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

٤٣ - واستطرد يقول إن الشمولية تستتبع المسؤوليات، وإن حكومة بلده اضطلعت بهذه المسؤوليات دون تردد، ويشهد على ذلك التزامها، من خلال الصكوك الإقليمية والعالمية، بالدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية

والقضاء على العنصرية وكراهية الأجانب وسائر أشكال التمييز. وقال إن من دواعي سرور شيلي أن تستضيف الاجتماع الإقليمي الأمريكي المقبل للتحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي سيعقد في دوربان، بجنوب أفريقيا. وإن شيلي أمة تتصرف بانسجام تام مع المجتمع الدولي، ولديها مجتمع مدني يشترك على نحو متزايد في الشؤون الوطنية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولديه محاكم تقضي بالعدل على نحو صارم ومسؤول، وأمة ذات اقتصاد منفتح ومزدهر تعمل باطراد على التخلص من حالات عدم المساواة. وإن شيلي تمد يديها إلى العالم من المنطقة التي تنتمي إليها، أمريكا اللاتينية.

٤٤ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه نظراً لترابط حقوق الإنسان، فإن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه الحقوق بطريقة عادلة ومنصفة ودون ازدواجية في المعايير، على أن تؤخذ في الاعتبار أهمية الخصائص الثقافية والدينية والتاريخية الإقليمية والوطنية لكل بلد. وقالت في ذلك الصدد إن حكومة بلدها تشعر بقلق عميق إزاء استخدام حقوق الإنسان بشكل انتقائي، وخاصة من خلال التعرض المنتظم لعدد محدود من البلدان تحت ذرائع لا تخدم الهدف السامي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأكدت أن الحوار المسؤول والموضوعي القائم على احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والحياد واللاإنتقائية والشفافية هو الوسيلة الأنجع لتقريب وجهات النظر بين الدول، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٤٥ - وأضافت تقول إن من الضروري رصد التطبيق الدقيق للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكفالة عدم خروج هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن ولاياتها المحددة لها بقرارات من الدول الأعضاء، بما في ذلك ولايات المقررين الخاصين والممثلين الخاصين. وفضلاً عن ذلك فإن من الضروري ترشيد الإجراءات لتجنب الازدواجية، ويجب أن تكون الأمم المتحدة مركز تنسيق للجهود المبذولة في سبيل الحوار والتفاهم للابتعاد عن الانتقائية والمضايقة، بينما تنتهك بعض البلدان مواثيق حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف. وقالت إن ما يهدد حقوق الإنسان في عالم اليوم هو استخدام بعض الدول لهذه المسألة بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بذريعة الاعتبارات الإنسانية والقانونية، خلافاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد على مبدأ سيادة الدول الأعضاء والمساواة بينها.

٤٦ - ومضت تقول إن الجمعية العامة اتخذت في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة قراراً جديراً بالثناء يدعو إلى التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت ذاته، فإن الموقف الذي اتخذته بعض الدول حيال هذا القرار مخيب للآمال، ولا يجوز السماح لإسرائيل، تحت أي ذريعة، بالاستمرار في قتلها للفلسطينيين أو تدمير مدنهم والهياكل الأساسية التي أشادها الشعب الفلسطيني بدعمٍ من المجتمع الدولي وبعرق وجهد أبنائه.

٤٧ - واستأنفت قائلة إن حكومة بلدها ما زالت تولي أهمية كبيرة لحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو ما يتجلى في دستور بلدها، الذي يضمن تلك الحقوق لجميع المواطنين. وهي تلتزم بالصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتنطلق من تراث تاريخي وديني واقتصادي وثقافي، في إطار التعددية السياسية، وحرية التعبير، وانتخاب الممثلين إلى مجلس الشعب والمجالس المحلية، وفي المنظمات الشعبية التي تغطي كافة قطاعات الشعب. وإن حكومة بلدها

تولي اهتماماً خاصاً لقضايا المرأة ودورها المتميز في المجتمع، وتؤمن أنه لا يمكن للبلد أن تنمو وتزدهر ما لم تأخذ المرأة دورها الكامل والفاعل في المجتمع الدولي.

٤٨ - **السيد موسنغا** (رواندا): قال إن جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ١٩٩٤ في رواندا، وهي دولة طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، يدل على أن التصديقات والانضمامات لا تضمن تنفيذ صكوك حقوق الإنسان. وإنه لذلك يرحب بتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء في أن عليه، بصرف النظر عن مبدأي السيادة وعدم التدخل، التزاماً بالتدخل في بلد ما عندما يكون الغرض منع جريمة الإبادة الجماعية.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن رواندا تشكر المجتمع الدولي على إحداث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وإن حكومة الوحدة الوطنية، إدراكاً منها للحاجة إلى تعزيز نظام العدالة، بدأت تدرب القضاة والمدعين العامين والمحققين، وستبدأ قريباً بتقديم المساعدة إلى المحاكم التقليدية في عملها، المثقلة بقضايا الإبادة الجماعية، وذلك بإنشاء محاكم "غاكاكا"، وهي شكل من أشكال العدالة التشاركية. وفضلاً عن ذلك، فإن رواندا هي طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسنَّت قانوناً للإرث يعطي المرأة والرجل حصة متساوية في الميراث ووضعت للمستقبل سابقة لتشريعات تراعي الفروق بين الجنسين. أما بالنسبة لحقوق الطفل، فإن رواندا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وتخطط لتحقيق شمول التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٠، في حين تعمل في الوقت ذاته على إعادة تأهيل الأطفال الذين شهدوا الإبادة الجماعية أو شاركوا فيها.

٥٠ - ومضى يقول إنه في سياق عملية التحول الديمقراطي والاتجاه نحو اللامركزية، ستتلقى اللجنة الدستورية التي شكَّلتها الحكومة اقتراحات السكان بشأن مضمون الدستور المقبل، وقد تم إجراء انتخابات وستظل تجري للسلطات على مستوى القاعدة والسلطات المجتمعية. وفضلاً عن ذلك، فنظراً لأن المصالحة ضرورية من أجل السلام، تم تشكيل لجنة للوحدة والمصالحة الوطنية وتم التوصل إلى المصالحة وعقد في العاصمة مؤتمر قمة وطني بشأن هذا الموضوع. وقامت لجنة حقوق الإنسان الوطنية الجديدة بتنظيم مبادرات مختلفة دعمتها الحكومة والمنظمات الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واختتم قائلاً إن من المهم احترام قيم الآخرين الثقافية وتاريخهم ومعتقداتهم وحالتهم الاقتصادية وعدم التلاعب بقضايا حقوق الإنسان، مع العلم بأن هناك أحياناً إرادة للتغيير لكن القدرة على ذلك معدومة.

٥١ - **السيد بريد كالنس** (لاتفيا): قال إنه في سياق عملية لاتفيا للتكامل الاجتماعي، التي كان فيها ما قدمته المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وهيئات الخبراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذا أهمية متزايدة، اتخذت الحكومة تدابير لدعم مدارس لغات الأقليات، وأصبح التعليم الثانوي الذي تموله الدولة متاحاً في ثمان من هذه اللغات.

٥٢ - وأضاف يقول إنه، في ظل نظام لاتفيا القضائي المستقل، يتم التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ويحاكم مرتكبو هذه الجرائم دون اعتبار لعقيدتهم أو أصلهم العرقي. وإن لاتفيا، في هذا السياق، ترفض الاتهام غير المبرر الذي وجهه الاتحاد الروسي وتم دحضه في الوثيقة A/54/776، في أنها انتهكت حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى فإنها تعرب عن قلقها

بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي في الشيشان، ووثقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإن وفد بلده يؤيد تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في هذه الانتهاكات، ويأمل في أن تتصرف سلطات الاتحاد الروسي وفقاً للقانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان التي هو طرف فيها.

٥٣ - وأردف قائلاً إن نظم الحكم الاستبدادي التي كانت تحتل لاتفيا انتهكت حقوق الإنسان لسكانها، وأحد هذه النظم غيَّر تكوينها العرقي إلى حد بعيد. لكن قوانين البلد الخاصة بالجنسية واللغة تتفق مع معايير وتوصيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أثنت على التقدم الذي أحرزته لاتفيا في هذا الصدد كما أثنت عليه الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

٥٤ - **السيد سانغاريه** (مالي): قال إن على المجتمع الدولي رسالة التأكيد من جديد على حقوق الإنسان ومساعدة الدول على ضمان هذه الحقوق، عن طريق تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، والمساعدة على تسوية المنازعات تسوية دائمة، ومعاقبة المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي مالي، فإن الافتقار، والتفكك الوطني إلى مجموعات وعشائر عرقية، وسوء تخصيص الأموال العامة مع ما يترتب على ذلك من إضعاف للمؤسسات، هي عوامل تسهم في الإفلات من العقاب وفي حدوث العنف. ولكفالة احترام حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون الحكومة قادرة على السيطرة على أراضيها والمحافظة على النظام العام والتصرف وفقاً للقانون. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تفويض وكالات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز سيادة القانون وإنفاذ القوانين ورصد أداء الدولة لالتزاماتها والإشراف على ذلك. وفي سياق حقوق الإنسان بالتحديد، ينبغي تعزيز دور المنظمات والوكالات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق الإنسان. ودون هذا الدعم الخارجي، لن تكون كثير من المناطق، ولا سيما في أفريقيا والعالم الثالث، قادرة على ضمان الممارسة الفعالة لهذه الحقوق، نظراً لوجود كثير من العقبات السياسية والإدارية والقضائية والاجتماعية-الثقافية والاقتصادية.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن دستور مالي لعام ١٩٩٢ أكد الصفة الديمقراطية والجمهورية والعلمانية وكفل الحريات الأساسية. وإن في مالي ٧٣ حزباً سياسياً، وأكثر من ١٠٠ محطة إذاعة حرة، ومئات الرابطات الاجتماعية والمهنية وعشرات الصحف التي تتمتع بحرية التعبير. وفي المجال القضائي، لا تفرض الأحكام بالسجن إلا في الحالات التي تنطوي على جرائم خطيرة؛ فافتراض البراءة والحق في رفع دعاوي الاستئناف متجسد في القانون، ورغم أ ن عقوبة الإعدام لم يتم إلغاؤها فإنها لم تعد مطبقة.

٥٦ - واستأنف قائلاً إن مالي تحتفل كل عام بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في احتفال متميز تعقد فيه السلطات جلسات استماع عامة متلفزة بشأن الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان بحضور مراقبين. كذلك فإن وسيط الدولة يحيط علماً بالشكاوى التي يقدمها المواطنون، ويحيلها إلى رئيس الجمهورية، ويقدم توصيات إلزامية بشأن إعادة إقامة الحقوق التي انتهكت. واختتم قائلاً إنه بغية تحقيق التكامل في مجال حقوق الإنسان والحق في التنمية، على النحو الذي أوصت به المفوضة السامية في تقريرها، ستضع مالي آليات موثوقة لتطبيق الصكوك واتخاذ التدابير الفعالة للمعاقبة على الانتهاكات.

٥٧ - **السيدة ترون** (نائبة المديرة التنفيذية لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان): قالت إنه تم في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التأكيد لأول مرة على حقوق الإنجاب بوصفها مكوناً جوهرياً من مكونات حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين تم الاعتراف بتلك الحقوق في مختلف الصكوك الدولية، وخصوصاً إعلان فيينا، واعتبرت أساسية في مجال تعزيز حقوق المرأة والتنمية. فقد تم حظر ختان الإناث في كثير من البلدان الأفريقية؛ ويوجه القائمون على صنع السياسة وتوفير الرعاية الصحية في كثير من البلدان اهتماماً أكبر لصحة المراهقين الإنجابية؛ ويجري تحسين الحصول على الخدمات الصحية بالنسبة للمرأة الريفية الفقيرة، وتبذل الجهود لمعالجة حالات معينة لتعرض المرأة والفتاة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٥٨ - وأضافت تقول إن الصندوق يستعمل إزاء السكان والتنمية نهجاً قائماً على الحقوق، ويحاول تلبية احتياجات الفرد، ولا سيما المرأة والفتاة في البلدان النامية، عن طريق تعزيز احترام حقوق الإنسان، وخصوصاً الحق في الصحة الجنسية والإنجابية للرجال والنساء. غير أن الانتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان الأساسية للمرأة والفتاة ما زالت مستمرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. وقالت إن من الضروري أيضاً في هذا السياق القيام على نحو عاجل بمعالجة المشكلة العسيرة المتمثلة في الاتجار بالمرأة والفتاة.

٥٩ - واستأنفت قائلة انه لتعزيز تنفيذ صكوك حقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة، يؤيد الصندوق في هيئات المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان إدماج حق جميع الأفراد في الصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز التعاون مع تلك الهيئات. ويقوم الصندوق بدعم الشراكات الرامية إلى رصد انتهاكات الحقوق الإنجابية للمرأة في سياق معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً؛ والنهوض بالأمومة السليمة وزيادة الوصول إلى تنظيم الأسرة بتمكين النساء من الاختيار بشأن هذه المسألة بدعم من أسرهن ومجتمعاتهن؛ والإسهام في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بتنظيم مائدة مستديرة دولية بشأن الشعوب الأصلية والصحة الإنجابية ونوع الجنس.

٦٠ - **السيد نوانتاسنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم ممارساً للحق في الرد، فأشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إنه في عام ١٩٧٥، وبعد معاناة فترات من السيطرة الأجنبية والاستعمار الجديد، اختار شعب بلده المتعدد الأعراق نظاماً سياسياً مناسباً لخصائصه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على حياة شعبها المادية والروحية، وقد عملت، منذ عام ١٩٨٦، على تشجيع التوسع في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وإن تلك السياسة آتت أكلها في نمو الاقتصاد الوطني ووضع قاعدة تشريعية للبلد، فتجلّى ذلك في عام ١٩٩١ في اعتماد أول دستور لها وغيره من الصكوك. وإن الدستور يكفل للشعب حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في تقديم الشكاوى والالتماسات واقتراح الأفكار على وكالات الدولة والحق في حرية الدين والكلام والصحافة والتجمع والتظاهر.

٦١ - وأردف يقول إن حكومة بلده ما زالت، لما يقارب ٢٥ سنة، تعمل على تحسين الظروف المعيشية لشعبها. وما زال البلد يتمتع باستقرار سياسي وانسجام اجتماعي، وهما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية

المستدامة. وإن من الأساسي أن يُحترم حق الشعب في اختيار نظامه الاجتماعي الخاص به وطريقه إلى التنمية؛ وإن أي تعاون في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يتم مع الاحترام التام لاستقلال الدول الوطني وسيادتها.

٦٢ - **السيد الربيعي** (العراق): تكلم ممارساً للحق في الرد، فقال إن ممثل نيوزيلندا اتهم العراق بإخفاقها في التعاون على تنفيذ البرنامج الإنساني. وكان ينبغي لممثل نيوزيلندا أن يقرأ تقرير الأمين العام قبل تكرار مزاعم بعض الدول التي ترعى سياسة مدبرة لتقويض نظام الحكم الوطني المستقل في العراق. وإن بيان الممثل يتعارض مع تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2000/857)، الذي شكر في الفقرة ٤٧ منه حكومة العراق على تعاونها.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن المشكلة الحقيقية هي أن برنامج النفط مقابل الغذاء لا يستطيع أن يعالج الكارثة الإنسانية التي سبَّبتها الجزاءات المفروضة على العراق. وقدم أرقاماً رسمية عن البرنامج: فمبيعات النفط منذ بدء البرنامج، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، إلى ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ بلغت (٥, ٣٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ وبلغ ما دفع إلى صندوق التعويضات (٣, ١٠ من بلايين دولارات الولايات المتحدة)؛ وبلغ ما دفع للتكاليف الإدارية للأمم المتحدة (١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ والمبلغ المتبقي في الحساب المصرفي هو (٣, ١٠ من بلايين الدولارات). وهكذا، فمن أصل ٥, ٣٤ بليون دولار، يمكن استعمال مبلغ ٨, ٨ من بلايين الدولارات فقط للمساعدة الإنسانية؛ ويستعمل الباقي لأغراض أخرى. والحقيقة، يمكن أن يطلق على البرنامج اسم "النفط مقابل التعويضات والتكاليف الإدارية" بدلاً من "النفط مقابل الغذاء".

٦٤ - وأردف يقول إنه، بدلاً من استخدام حقوق الإنسان لتعزيز برنامج سياسي محض، كان ينبغي لممثل نيوزيلندا ولممثلي النرويج واليابان، الذين وجها إلى العراق تهماً مرفوضة، أن يطالبوا برفع الجزاءات كي يتمتع ٢٢ مليون عراقي بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والتنمية.

٦٥ - **السيد صديق** (السودان): تكلم ممارساً للحق في الرد، فقال إن ممثل نيوزيلندا اتهم السودان بانتهاكات لحقوق الإنسان. وإن من سوء الحظ ألاّ يتخذ ذلك الوفد نهجاً أكثر توازناً إزاء مسألة هامة هي استعمال المنشآت المدنية قواعد عسكرية؛ وهذا ما يفعله الثوار في جنوب البلد. وقال إن حكومة بلده دعت إلى وقف لإطلاق النار، وأعلنت في مناسبات عديدة عن وقف إطلاق النار من جانب واحد بغية إيجاد ظروف مواتية لوضع حد للأعمال العدائية.

٦٦ - **السيد يو ونشه** (الصين): قال إن ممثلي نيوزيلندا واستراليا والنرويج وجهوا إلى الصين اتهامات غير مسؤولة ولا مبررة؛ لذلك فإنه مضطر إلى الكلام ممارسة للحق في الرد. فقبل إحدى وخمسين سنة، حقق الشعب الصيني استقلاله بعد كفاح مرير. وفي العقود الأخيرة، عززت الصين الجديدة وحمت حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بما في ذلك شعب التيبت، دون اعتبار لأصلهم العرقي. وإن معظم البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي تعترف الآن بأن الشعب الصيني يتمتع بجميع حقوق الإنسان. غير أن بعض البلدان تنكر هذه الحقيقة وتستعمل الأمم المتحدة منبراً لاتهام الآخرين بانتهاكات حقوق الإنسان، متجاهلة الانتهاكات التي تحدث داخل حدودها. وإن هذه الممارسة تؤدي إلى الإضرار بالحوار والتعاون الدوليين، وهما هدف الأمم المتحدة، وتقوضهما وتعطي عكس النتائج المرجوة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.